دور الشركات متعددة الجنسيات في تنمية أنشطة المنبع لقطاع المحروقات بالجزائر خلال الفترة (2000-2013).

The role of multinationals in developing upstream activities of the hydrocarbons sector in Algeria during the period (2000-2013)

عبد الحميد بوخاري[1،*]، فتحي معاش[2]

[1]جامعة غرداية، الجزائر (bkhamib@yahoo.com)

[2]جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر (fathi.maache@gmail.com)

تاريخ الاستلام: 2018؛ **تاريخ القبول**:2018؛ **تاريخ النشر**: 01 جوان 2019

ملخص : تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في تنمية قطاع المحروقات بالجزائر خلال الفترة (2000-2013)، من خلال تطرقنا للإطار المفاهيمي للشركات متعددة الجنسيات وكذا أثر نشاطها في مختلف المراحل من البحث والتنقيب إلى الإستكشاف والإستخراج، لتظهر نتائجها الحقيقية من خلال زيادة حجم الإنتاج والإحتياطي للمحروقات، وكذلك زيادة حجم إستثماراتها المالية في هذا القطاع .

الكلمات المفتاحية : شركات متعددة الجنسيات، أنشطة المنبع ،قطاع المحروقات بالجزائر.

Abstract: This document aims to highlight the contribution of multinational companies in the hydrocarbon development sector in Algeria during the period **(2000-2013)**, taking into consideration the conceptual framework for multinational companies, as well as the impact of its activities in various stages of research, exploration and extraction, to illustrate a real results as an output through increased production and oil reserve size, as well as increase the size of the financial investments in this sector.

Keywords: multinational companies, Upstream activities, the hydrocarbon sector in Algeria.

* المؤلف المرسل.

تمهيد :

لقد سمح التحول الكبير في النظام الإقتصادي العالمي في منتصف القرن الماضي إلى بروز أشكال وأدوات إقتصادية جديدة ساهمت في توطيد وترسيخ مفهموم ما يسمى بالعولمة، ولعلى ما كان نتاج لهذا المصطلح ظهور ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات من خلال حركية المشاريع العابرة للقارات عبر إنتقال رؤوس الأموال والإستثمارات عبر مناطق العالم، وذلك عبر عمليات الإندماج والتملك وتدويل أنشطتها وتنويع قطاعاتها وإنشاء فروع عالمية، حيث تعمل هذه الشركات على نقل التكنولوجيا وتوفير مصادر تمويل وتحفيز للقطاعات الراكدة في البلد المضيف بجلب مهارات إدارية وخبرات وكذا ميزات تنافسية، ولعلى من أهم البلدان المستقطبة لنشاط هذه الشركات هي البلدان النامية كونها بلدان تحوي ثروات باطنية كبيرة وأيضا يد عاملة رخيصة وغيرها من المميزات، لذلك نجد أن هذه الدول سارعت إلى جلب هذه الشركات كونها تحقق الرخاء الإقتصادي وتقضي على مشكل البطالة وتدر مداخيل لميزانياتها وعليه وجب على هذه البلدان تهيئة مناخ إستثماري وأيضا إعادة صياغة وتعديل القوانين التي تحكم عمل هذه الشركات وتدفق الإستثمارات الأجنبية، ومن بين هذه الدول الجزائر والتي قامت بإصلاحات جوهرية في هذا السياق بتحولها الإقتصادي ووضع وتعديل القوانين المتعلقة بها، وهو ما سمح لدخول شركات أجنبية كبيرة ومتعددة لأراضيها وتوطين إستثماراتها وخاصة في القطاعات الإستراتيجية والتي تعتبر الأكثر جذبا لها، وهو ما سيبحثه هذا الموضوع من خلال تسليط الضوء على حجم واثر نشاط الشركات متعددة الجنسيات على قطاع المحروقات بالجزائر من خلال طرح الإشكالية التالية:

– ما مدى مساهمة الشركات متعددة الجنسيات البترولية في تنمية أنشطة المنبع لقطاع المحروقات بالجزائر خلال الفترة (2000-2013)؟

و بهدف الإحاطة بالموضوع فقد تم تقسيمه إلى النقاط التالية:

1- الإطار المفاهيمي للشركات متعددة الجنسيات؛

2- نشاط الشركات متعددة الجنسيات البترولية في البحث الإستكشافي والتنقيب لقطاع المحروقات بالجزائر؛

3- تطور مساهمة الشركات متعددة الجنسيات البترولية في إنتاج المحروقات بالجزائر؛

4- الأثر المالي لنشاط الشركات متعددة الجنسيات البترولية على قطاع المحروقات بالجزائر.

1- الإطار المفاهيمي للشركات متعددة الجنسيات:

1-1 تعريف الشركات متعددة الجنسيات: من أكثر المفاهيم والتعاريف التي لاقت تداولاً ورواجاً وتمعناً من طرف الكثير من الإقتصاديين، هو ما قدمه الرجلين الإقتصاديين "ريمون فرنون" و "ليفنجستون"، فالأول عرفها : "بأنها شركة أم تسيطر على تجمع كبير من المؤسسات في قوميات عديدة و هي المؤسسة التي تجعل كل تجمع يبدو كما لو أن له مدخلاً لمنصب مشترك من الموارد المالية والبشرية ويبدو حساساً لعناصر إستراتيجية مشتركة، كذلك فللحجم أيضا أهميته، فتجمع من هذا النوع من أقل من 100 مليون دولار[1]، من المبيعات قليلاً ما يستحق الإنتباه، وفوق ذلك فطبيعة نشاطاتها كمجموعة خارج بلادها الأم ذات أهمية، وأخيراً فالشركات المذكورة يجب أن يكون لها قدر معين من الإنتشار الجغرافي، فالشركات صاحبة الشركات التابعة في بلد واحد أو بلدين فقط خارج موطنها الأم لا توجد غالباً في قائمة المشروعات متعددة الجنسيات"[2].

أما الثاني ليفنجستون فعرفها بأنها تلك الشركة التي تتمتع بشخصية مستقلة[3] وتمارس نشاطها بالإختيار في دولة أجنبية أو أكثر[4].

ويعرفها بول روبنسون – الإختصاصي في ميدان الإدارة – الشركات متعددة الجنسيات كمؤسسة تكون فعاليتها الإقتصادية في الخارج معادلة، سواءاً من حيث الهيكل أم من حيث العمليات، لنشاطها في بلد المنشأ وتسعى قيادة المؤسسة في هذه الحالة لتوزيع موارد المؤسسة بغض النظر عن حدود الوطنية، وذلك من أجل تأمين تنفيذ الأهداف التي تنشدها المؤسسة فقط، غير أن القرارات يتم لصالح بلد واحد، لأن إدارة المقر الرئيسي للمؤسسة وملكية أصولها تظلان محـــتفظتين بصفتهما القومية[5].

كما يمكن إيجاز بعض التعاريف المتفرقة والحديثة والتي لاقت إستحساناً من طرف الإقتصاديين والباحثين، كونها تضم التعريف الشامل للشركات المتعددة الجنسيات وحظيت بقبول عام من خلال التعاريف التالية :

عرفها أحد الباحثين بأنها الشركة التي تتحكم في تسهيلات الإنتاج الواقعة في أكثر من قطر واحد أو أن هذه التسهيلات قد إكتسبت بعملية الإستثمار الأجنبي المباشر ، كما ورد في أحد التقارير الصادرة عن منظمة الأعمال الدولية:

أن الطبيعة الأساسية للمشروع متعدد الجنسية تعود إلى المقر الرئيسي لإدارته الذي يقع في أحد الأقطار "القطر الأصلي" في حين أن أعمال المشروع تجري في عدة أقطار أخرى أيضاً توصف بالأقطار المضيفة[6].

أو هي الشركة التي تنشأ بموجب إتفاقية دولية بين حكومات أكثر من دولة تحدد نطاق عمل الشركة الجديدة وشكلها القانوني ونمط ملكية رأسمالها وأسلوب إدارتها، كما أنها تمتلك وتتحكم في أنشطة إقتصادية موزعة على بلدان متعددة وتشترك في الأنشطة الدولية المختلفة وتقوم بالتصنيع في العديد من الدول، ولديها إلتزامات مالية كبيرة، وتحصل على إيراداتها الإجمالية من العمليات الدولية[7].

ويعرفها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية **UNACTAD** بأنها كيان إقتصادي يزاول التجارة والإنتاج عبر القارات وله في دولتين أو أكثر شركات وليدة أو فروع تتحكم فيها الشركة الأم بصورة فعالة وتخطط لكل قراراتها تخطيطاً شاملاً[8].

1-2 خصائص الشركات متعددة الجنسيات: ويمكن إيجاز أهم خصائص الشركات متعددة الجنسيات فيمايلي:

أ- **الضخامة وكبر حجم الشركات:** وتعد هذه الخاصية من أهم خصائصها وأهم مقومات القوة لديها، والذي يرجع في الأساس لمدى ضخامتها، لاسيما أنها تعد كيانات إقتصادية عملاقة وهذا يرجع إلى :[9]

- الدخل الإجمالي الذي يفوق دخل عدد من الدول النامية مجتمعة؛
- القيمة المضافة الكبيرة وهي نسبة كبيرة من الناتج القومي الإجمالي للدول الرأسمالية؛
- المبيعات الضخمة والتي تقدر بأرقام فلكية وهي أحد أهم المؤشرات الدالة على كبر الحجم؛
- ضخامة الحجم الإقتصادي وإتساع السوق في ظل حالة التكامل الأفقي والرأسي؛
- إمتلاكها خبرات تسويقية؛
- المعارف الإدارية والهياكل التنظيمية والكفاءات الإدارية المحترفة؛

وتجدر الإشارة إلى أن هناك مزايا للحجم الكبير وهي :

- الدخول في مشروعات ذات تكلفة كبيرة و مخاطر عالية .
- السرعة في إدخال التحسينات الدائمة على منتجاتها من حيث (الجودة الشاملة الكلية) .
- السيطرة على جزء كبير وهام من حركة التجارة العالمية لاسيما أن ثلثي التجارة العالمية يمر عبر شركاتها وفروعها .

ب- تنوع نشاط وإنتاج الشركات : لا تقتصر الشركات متعددة الجنسيات على التخصص في إنتاج سلعة واحدة فحسب، بل يصطحب نشاطها في الكثير من الأحيان إنتاج سلع أخرى، وفي الكثير من الأحيان ليس لهذه السلع جامع منطقي، وفي الحقيقة فإن الدافع الحقيقي لذلك هو رغبة الإدارة الرئيسية في الشركة الأم في التقليل، قدر الإمكان من إحتمالات الخسارة، حيث تبني إستراتيجيتها على إمكانية الخسارة في أحد النشاطات، ويتم تعويض ذلك بالأرباح المحققة في النشاطات الأخرى[10].

ج- إنتشارها الجغرافي: لا يقف نشاط المشروع متعدد الجنسيات عند حدود دولة واحدة، وإنما يمتد إلى العديد من الدول عن طريق الفروع التابعة للشركة الأم والمنتشرة في أرجاء المعمورة، ولعل سمة الإنتشار هي التي إستمد منها البعض تعريف المشروع متعدد الجنسيات بأنه المشروع الذي يعمل في عدة دول بهدف زيادة ربح المجموع وليس ربح الفرع فحسب[11].

د- التفوق والتطور التكنولوجي: تعد الشركات متعددة الجنسيات مصدرا أساسيا لنقل المعرفة الفنية والإدارية والتنظيمية، وذلك من خلال التدريب وتوفير العمالة المتخصصة، الأمر الذي يسهم في تضييق الفجوة التكنولوجية والتنظيمية بين الدول المتقدمة والدول النامية .

إن قوة الشركات متعددة الجنسية تكمن في إحكام طوق هيمنتها على العلم والتكنولوجيا ضامنة عن طريقها وضعا إحتكاريا تستغله إلى أبعد الحدود في تحقيق الأرباح، ومن الناحية الظاهرية نستطيع القول بأن العلاقة بين الشركات متعددة الجنسيات والدول النامية تكون ضمن إطار نموذج السوق الممثل للإحتكار الثنائي **Bilateral Monopoly**، ويتم تقرير التوازن في هذا السوق بالإعتماد على القوة التساومية للطرفين، لكن هذا النموذج لا يمكن تطبيقه في الظرف القائم بسبب عدم التوازن الكبير القائم لصالح الشركات متعددة الجنسيات، فإحتكارها المهيمن هو الذي يمكنها عمليا من إستغلال نقل التكنولوجيا على صورة حزم Packages منبع قوتها المالية[12].

1-3 إستراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات: إن فرع الشركة متعددة الجنسية هو عبارة عن منشأة قائمة بذاتها في موقع من مواقع الأسواق الأجنبية تمتلك فيها الشركة أكبر الحصص التي تخولها سلطة إتخاذ القرار، حيث يوجد في الأسواق العالمية أزيد من 690000 فرعا من فروع الشركات متعددة الجنسية، أنشئت من قبل أزيد من 70000 شركة أم، تختلف هذه الفروع عن بعضها البعض من موقع إلى آخر في كثير من الحالات[13] :

- فمن حيث طبيعة النشاط، تختلف الفروع في أنشطتها الممارسة من بيع أو تسويق، وإستخراج وتجميع، وتصنيع ، وغيرها؛
- ومن حيث توجه النشاط أو الإستثمار، تختلف الفروع في توجهاتها، فمنها من يكون توجهها نحو السوق، وذلك بفعل تأثير عوامل الموقع ومزاياه النوعية، ومنها من يكون توجهها نحو عوامل الإنتاج وتخفيض التكاليف، وذلك بفعل السعي إلى تعظيم الأرباح وزيادتها؛

- كما تختلف الفروع أيضا من حيث عمرها، حصص الملكية فيها، ومستوى وكفاءة أدائها وفعاليتها.

تتأثر الإستراتيجية الخاصة بالفروع بنفس العوامل المؤثرة على الإستراتيجية العامة للشركة الأم والتي حددت سابقا في عوامل البيئة الداخلية والخارجية، بما في ذلك العوامل الإقتصادية والسياسية والخاصة، غير أنه ونظرا لكون فروع الشركة هي أقرب إلى البيئة الخارجية، حيث تعمل في أسواق مختلفة معتمدة في ذلك على إمكانياتها وقدراتها ومؤهلات القائمين على تسييرها، فإن تأثير العوامل الخاصة، والعوامل الإقتصادية والعوامل الخارجية السياسية يكون واضحا على نشاط الفروع في تنفيذها لإستراتيجية الشركة الأم سواء أكانت شاملة أو ذات توجه أو تمركز محلي.

إنطلاقا من الإعتبارات المذكورة سابقا، طور" بوينتر" Pointer و "وايت"White أنواعا خاصة من إستراتيجيات فروع الشركات متعددة الجنسيات، حيث يمكن إيجازها فيما يلي [14]:

- إستراتيجية النسخة المصغرة : "Miniature Replica" أو المطابقة لإستراتيجية الشركة الأم حيث وبمقتضى هذه الإستراتيجية، تستخدم الفروع في إنتاج وتوزيع بعض خطوط منتجات الشركة الأم في الدول المضيفة والمستقبلة لها؛

- إستراتيجية فضائية التسويق : "Marketing Satelit" حيث تستعمل الفروع وفق هذه الإستراتيجية، كآليات من خلالها يتم توزيع منتجات الشركة الأم في مختلف فضاءات أسواق الدول المضيفة؛

- إستراتيجية المصنع الرشيد : "Rationalised Manufacturer" وبمقتضاها تتحول الفروع إلى منتج، حقيقي لبعض من أجزاء المنتجات، أو لنوع معين من منتجات تامة جاهزة، توجه سواء للأسواق المحلية أو الإقليمية أو العالمية؛

- إستراتيجية التخصص في المنتج : "Product Specialist" حيث بمقتضاها تستخدم الفروع في تطوير، وإنتاج وتوزيع بعض من خطوط المنتجات الموجهة نحو الأسواق العالمية؛

- إستراتيجية الإستقلال الشامل : "Strategic Independent" حيث يخول بمقتضاها للفروع إستقلالية تطوير خطوط أعمال و أنشطة، توجهها حسب ما تقتضيه حاجة الفروع و ظروفها البيئية الخاصة بها، وذلك سواء للأسواق المحلية حيث تمركزها، أو للأسواق الإقليمية المحيطة بها، أو لعامة الأسواق العالمية.

2- نشاط الشركات متعددة الجنسيات في البحث الإستكشافي والتنقيب لقطاع المحروقات بالجزائر:

عرف قطاع المحروقات بالجزائر تحولا كبيرا في مجال البحث والتنقيب الإستكشافي، خاصة ما شهده خلال العقد الماضي من تطور ملحوظ في وملموس في عدد الأبار المستكشفة والمنقبة والحقول التي دخلت حيز التطوير، ويرجع ذلك لتكثيف جهود ومساعي شركة سونطراك والشركات متعددة الجنسيات في تطوير هذا المجال، ويمكن توضيح ذلك من خلال التطورات التالية:

2-1 تطور التنقيب والحفر الإستكشافي : ويعتبر الحفر الإستكشافي مرحلة ما بعد إجراء عملية المسح الزلزالي بنوعيه[15]، ولهذا فالبيانات والمعطيات التي تستمد من علمية المسح حول إمكانية وجود مواد طاقوية باطنية وبالكميات الممكن إيجادها وعلى العمق المحدد ستساهم بشكل كبير في زيادة عملية الحفر الإستكشافي، وتعتبر الشركات الأجنبية قد ساهمت بشكل فاعل في هذه العملية منذ أن تم إنفتاح قطاع المحروقات على الشراكة، وفيمايلي سنعرض أهم التطورات التي مر بها هذا النشاط، ومعرفة حجم مساهمة الشركات الأجنبية فيها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01): تطور التنقيب الإستكشافي لقطاع المحروقات بالجزائر من طرف شركة سوناطراك والشركات الأجنبية خلال الفترة (2000-2013).

السنوات / نتائج الإستكشاف	2008-2000	2009	2010	2011	2012	2013
الأبار المحفورة من طرف سوناطراك جهد خاص	---	62	---	88	60	---
الأبار المحفورة من طرف الشركات الأجنبية - الشركاء	---	26	---	18	18	---
الأبار المنجزة من طرف سوناطراك جهد خاص	260	57	64	64	51	85
الأبار المنجزة من طرف الشركات الأجنبية – الشركاء	295	23	11	14	15	8
الأمتار المحفورة من طرف سوناطراك جهد خاص	172455	209536	---	224923	210653	365424
الأمتارالمحفورة من طرف الشركات الأجنبية – الشركاء		40483		43231	47493	18906

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على معطيات حصيلة إنجازات قطاع الطاقة والمناجم، (2000-2008)، طبعة 2009، ص: 18 و Ministère de l'Energie et des Mines, le résultat des réalisations du secteur de l'énergie et l'exploitation minière pour les années (2009-2011-2012-2013).

وبالنظر إلى بيانات الجدول أعلاه عرف نشاط التنقيب الإستكشافي تطورا كبيرا، بحيث ظهرت نتائج هذا النشاط بتضاعف عدد الأبار المستكشفة، ووصل عدد الأبار المنجزة والتي تم تنقيبها فعلا خلال الفترة 2000-2013 إجماليا 974 بئرا، ليشكل إنجاز الشركات الأجنبية منه 366 بئرا بنسبة 38.65% خلال نفس الفترة، ولعلى هذا التزايد جاء بناءا عبر المساهمة الفعلية التي لعبتها الشركات الأجنبية في تطوير هذا النشاط، خاصة بعد التحفيزات التي منحت لها وعدد المناقصات وإبرام العقود بينها وبين شركة سوناطراك، لذلك شهدت الفترة ما بين 2000-2008 تزايد عدد الأبار المستكشفة من طرف الشركات الأجنبية وصل إلى 295 بئرا منجزا ليفوق عدد الأبار المنجزة والتي تم تنقيبها من طرف شركة سوناطراك بجهدها الخاص في هذه الفترة، ويمكن إرجاع ذلك الإرتفاع إلى طرح المناقصات بشكل كبير وإبرام عقود الشراكة، وأهمها صدور القانون 05-07 والذي ساهم في الإنفتاح الشبه الكلي على الشراكة الأجنبية وذلك بتبني عقود إمتياز حديثة تمنح الشريك حق المساهمة بنسبة تفوق 51%، إلا أنه سرعان ما تبدد ذلك القانون بتعديله وإلغاء عقود الإمتياز ليقلب النسبة لصالح شركة سوناطراك ومنح الشريك نسبة لا تتعدى 49%، ما أدى إلى تضييق نشاط الشركات الأجنبية في هذا النشاط خوفا من أن تكون هذه الشركات وراء كل الإكتشافات المحققة، وهذا ما نلاحظه في تراجع عدد الأبار المنقبة من طرفها خلال الفترة 2009-2013، هذا وسيتم حفر 874 بئرا إستكشافية بمعدل 175بئر في السنة، ومن المرجح أن تنجز شركة سوناطراك 80% منها مستقبلا خلال الفترة 2015-2019.

2-2 الإكتشافات المحققة : بفضل مساعي والنشاط الذي قامت كل من شركة سوناطراك والشركات الأجنبية، من خلال تكثيف جهدها في البحث والتنقيب، فإنه قد حققت نتائج إيجابية وجد مقبولة في إكتشاف أبار نوعية، ساهمت برفع كمية الإنتاج و زيادة إحتياطي المحروقات لدى الجزائر، ولنا أن نرى ذلك من خلال إستعراضنا للنتائج التالية:

الجدول رقم (02): تطور الإكتشافات المحققة لقطاع المحروقات بالجزائر من طرف شركة سوناطراك والشركات الأجنبية خلال الفترة (2000-2013).

السنوات / التعيين	2008-2000	2009	2010	2011	2012	2013
الإكتشافات المحققة بعدد الأبار من طرف سوناطراك – جهد خاص	54	9	27	19	24	29
الإكتشافات المحققة بعدد الأبار من طرف الشركات الأجنبية – الشركاء	52	7	2	1	7	3

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على معطيات حصيلة إنجازات قطاع الطاقة والمناجم، (2000-2008)، مرجع سبق ذكره، ص:21-22 و le résultat des réalisations du secteur de l'énergie et l'exploitation minière pour les années (2009-2011-2012-2013), op-cite.

لقد أثمر عمل الشركات الأجنبية في نشاط البحث والتنقيب في زيادة حجم الإكتشافات المحققة، خاصة في الفترة 2000-2008 مما سيمكنها من إكتساب جزء من الإنتاج، حيث وصل عدد الإكتشافات المحققة من طرفها إجمالا خلال الفترة 2000-2013 نحو 72بئرا، محققتا إكتشافا لـــ 52 بئرا خلال الفترة 2000-2008 مقابل إكتشاف 54 بئرا من طرف شركة سوناطراك بجهدها الخاص في نفس الفترة وهذا يعتبر إنجازا جيدا ومسبوقا بالنسبة لقطاع المحروقات بالجزائر، حيث ظهرت خلال الفترة حقيقتا المساهمة الفعلية لنشاط هذه الشركات بإدخال تقنيات وتكنولوجيات متطورة وأيضا زيادة حجم والمساحات المنقبة بالمسح الزلزالي الثنائي وثلاثي الأبعاد، وهذا يرجع للمناقصات وزيادة العقود المبرمة خلال هذه للفترة، مما ساهمت التحفيزات المقدمة بمنح عقود الإمتياز الحديثة وإنفتاح الشبه الكلي لقطاع المحروقات على الشراكة، بشرط أن لا تزيد مساهمة الشريك عن نسبة 51% وهذا بدوره ساهم في كثافة نشاط الشركات الأجنبية وزيادة الإكتشافات المحققة من طرفها، إلا أنه سجلت تناقص وتراجع عدد الإكتشافات المحققة من طرف الشركات الأجنبية خلال الفترة 2009-2013، ليصل إجمالا 20 بئرا فقط، بحيث لم تشكل ثلث الإكتشافات التي حققتها شركة سوناطراك بجهدها الخاص والمقدر نحو 108 بئرا، ولنا أن نفسر حجم الفارق الكبير بين الإكتشافات المحققة من طرف الشركات الأجنبية وشركة سوناطراك، بسبب عدة عوامل أهمها إصدار الأمر 06-10 المعدل والمتم لقانون 05-07 كما أشرنا إليه سابقا، والذي ألغى عقود الإمتياز وأبقى على عقود الخدمة وتقاسم الإنتاج، كذلك تأثيرات خارجية الناتجة عن الأزمة المالية العالمية وتداعياتها والتي كبحت نوعا ما نشاط الشركات متعددة الجنسيات.

وبالنظر إلى توزيع الشركات الأجنبية حسب مناطق النشاط والاحواض، نلاحظ أن جل الإكتشافات تقع في الجنوب الجزائري، وخاصة في أحواض الجنوب الشرقي أكثر من أحواض الجنوب الغربي، مع تسجيل إكتشاف أو إثنين في الشمال، ويعتبر حوض بركين وإليزي

من أهم الأحواض الإستراتيجية التي تعول عليهما الجزائر أكثر في دعم قطاع المحروقات والطاقة في الجزائر، لهذا نجدهما محل إهتمام أكثر من طرف الشركات الأجنبية، حيث خلال الفترة 2000-2008 سجلت 106 إكتشافا منها 82 في الأحواض الشرقية (بركين وإليزي) و23 في أحواض الغرب وأخر في الشمال، أما في الفترة 2009-2013 فقد سجلت 99 إكتشافا غالبها كان في الأحواض الشرقية بـــ 74 و23 في أحواض الوسط مع إكتشاف في الغرب وإكتشاف في الشمال، ويمكن عرض ذلك وفق الملحق رقم (01) مع إظهار حصة الشركات الأجنبية في الإكتشافات المحققة حسب كل حوض .

3- تطور مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في إنتاج المحروقات بالجزائر:

بعد تحقيق الشركات الأجنبية نتائج إيجابية في عمليات البحث والتنقيب، من خلال كثافة نشاطها في المسوح الزلزالية الثنائية والثلاثية الأبعاد، فالإكتشافات المحققة من طرفها لحقول النفط والغاز، مكنها بالظفر على جزء هام ومعتبر من إنتاج المحروقات، وذلك برفع الكميات المحققة من طرفها من سنة إلى أخرى ومنه زيادة حجم الإنتاج الكلي للمحروقات بالجزائر، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال ما سنعرضه بالجدول التالي:

الجدول رقم (03): تطور إنتاج المحروقات بالجزائر من طرف شركة سوناطراك والشركات الأجنبية خلال الفترة (2000-2013).

(الوحدة: مليون طن مكافئ للنفط).

السنة	إنتاج سوناطراك	إنتاج ش.الأجنبية	الإنتاج الكلي	السنة	إنتاج سوناطراك	إنتاج ش.الأجنبية	الإنتاج الكلي
2000	178	24	202	2007	161	72	233
2001	177	25	202	2008	159	72	231
2002	174	32	202	2009	154.5	68	222.5
2003	170	42	212	2010	154.8	59.1	213.9
2004	168	55	223	2011	174	31.8	205.8
2005	167	65	232	2012	143.65	50.93	194.58
2006	164	66	230	2013	141.3	45.6	186.9

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على المعلومات الموجودة في التقارير السنوية لشركة سوناطراك من سنة 2000 إلى سنة 2013.

والملاحظ من خلال الجدول المبين أعلاه، هناك إرتفاع تدريجي لإنتاج المحروقات بالجزائر، حتى سنة 2007 ثم يبدأ بالتراجع تدريجيا أيضا، فقد سجلت أعلى قيمة إنتاجية لقطاع المحروقات بالجزائر سنة 2007 بقيمة بلغت 233 مليون طن مكافئ، بعدما كانت تقدر بـــ 202 مليون طن مكافئ سنة 2000، بزيادة مقدرة بنسبة 15%، ولعلى هذا الإرتفاع المحسوس يرجع لجهود الشركات الأجنبية في مضاعفة حجم إنتاجها، حيث سجلت أكبر إنتاج سنتي 2007 و2008 قدرت بـــ 72 مليون طن مكافئ، بعدما كانت تقدر 24 مليون طن مكافئ سنة 2000، لتبلغ نسبة مساهمتها سنة 2007 قرابة 31% من حجم الإنتاج الكلي، لكن سرعان ما شهدت تراجعا تدريجيا في حجم إنتاجها بداية من سنة 2009 لتسجل سنة 2013 قيمة ضئيلة قدرها 45.6 مليون طن مكافئ، أي بتراجع نسبته 36%، ويمكن تفسير التطور الحاصل في الإنتاج من طرف الشركات الأجنبية البترولية لحجم الإكتشافات المحققة لأبار النفط والغاز، من خلال ظفرها بمناقصات التنقيب والتطوير وأيضا توقيعها على عقود إمتياز بصدور قانون 05-07 السالف الذكر، لتشهد مرة أخرى إنخفاض تدريجي ويرجع ذلك لتعديل قانون 05-07 وإلغاء عقود الإمتياز والإبقاء فقط على عقود الخدمة وعقود تقاسم الإنتاج في المقابل سجلت شركة سوناطراك زيادة في حجم إنتاجها إلا أنها شهدت إنخفاض مستمر على مر السنوات بداية من سنة 2000 والتي بلغ حجم إنتاجها كأكبر قيمة 178 مليون طن مكافئ.

ويعتبر النفط والمكثفات من أهم المنتجات التي يتم إستخراجها من طرف الشركات الأجنبية البترولية وشركة سوناطراك، ويمكن ملاحظة حجم الإنتاج الفعلي لكليهما من خلال بيانات الجدول التالي:

الجدول رقم (04): تطور إنتاج النفط الخام والمكثفات من طرف شركة سوناطراك والشركات الأجنبية خلال الفترة (2000-2013).

(الوحدة: مليون طن مكافئ للنفط).

السنة	إنتاج سوناطراك	إنتاج ش.الأجنبية	الإنتاج الكلي	السنة	إنتاج سوناطراك	إنتاج ش.الأجنبية	الإنتاج الكلي
2000	49	11	60	2007	41	38	79

75	-	-	2008	59	12	47	2001
69.1	33.5	35.6	2009	63	19	44	2002
66.5	-	-	2010	72	29	43	2003
64.4	-	-	2011	76	33	43	2004
60.38	26.74	33.64	2012	79	37	42	2005
58.2	24.8	33.4	2013	79	38	41	2006

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على المعلومات الموجودة في التقارير السنوية لشركة سوناطراك من سنة 2000 إلى سنة 2013.

ويظهر من خلال الجدول المبين أعلاه، حجم المساهمة الفعلية للشركات الأجنبية البترولية في زيادة حجم إنتاج النفط الخام والمكثفات، حيث وصل إنتاجها من هذه المادة سنتي 2006 و2007 أعلى مستوى بقيمة ـــ38 مليون طن مكافئ نفطي، بعدما كان سنة 2000 يقدر بـــ11 مليون طن مكافئ نفطي، وهي تعتبر ضئيلة مقارنة مع حجم إنتاج شركة سوناطراك لوحدها، في حين سجلت تراجعا نسبيا بعد عام 2007 لتسجل 33.5 مليون طن مكافئ نفطي سنة 2009، و 26.74 مليون طن مكافئ نفطي سنة 2012، مواصلتا الهبوط حيث وصل إنتاجها 24.8 مليون طن مكافئ نفطي سنة 2013، بتراجع عن سنة 2007 نسبته 35%، بالمقابل نلاحظ أيضا أن شركة سوناطراك حجم إنتاجها شهد عبر مر السنوات تناقص تدريجي حيث أعلى مستوى إنتاج سجل بقيمة 49 مليون طن مكافئ نفطي سنة 2000 ليصل 33.4 مليون طن مكافئ نفطي سنة 2013، أي إنخفاض بنسبة 31.8%، ولعلى التباين في زيادة حجم الإنتاج بين شركة سوناطراك والشركات الأجنبية يمكن تفسيره بإستغلال الشركات الأجنبية للحقول النفطية التي حققت بها إكتشافات خاصة ما بين سنتي 2004 و2007 حيث وصلت نسبة مساهمتها في الإنتاج الكلي إلى 48% وبالتالي فإن هذه الزيادة كانت على حساب الإنتاج بالجهد الخاص لشركة سوناطراك وحدها، وذلك ما يفسر الإنخفاض المتواصل لإنتاج شركة سوناطراك، ومن أهم الحقول التي توزع عليها إنتاج النفط الخام للشركات الأجنبية خاصة سنة 2012 مثلا حقل أورهود بنسبة 33% و27% حقل بركين ثم 12% رود و8%واد ربعة و7% القاسي ليتوزع الباقي على حقول أخرى بنسبة 13%، أما سنة 2013 فتوزع بين حقل أورهود 29% و26% حقل بركين لتليه حقل رود بنسبة 12% و8% بير ربعة ثم 7% القاسي و6% والباقي 12% في حقول أخرى .

أما بالنسبة للغاز الطبيعي والذي عرف هو الأخر تطورا ملحوظا في زيادة حجم الإنتاج الكلي، إلا أن شركة سوناطراك لا تزال تسيطر على حصة الكبرى من الإنتاج، بالرغم من سعي الشركات الأجنبية لمضاعفة حجم إنتاجها إلا أنها لاتزال منخفضة مقارنة مع شركة سوناطراك ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (05): تطور إنتاج الغاز الطبيعي من طرف شركة سوناطراك والشركات الأجنبية خلال الفترة (2000-2013). (الوحدة: مليار متر مكعب).

السنة	إنتاج سوناطراك	إنتاج ش.الأجنبية	الإنتاج الكلي	السنة	إنتاج سوناطراك	إنتاج ش.الأجنبية	الإنتاج الكلي
2000	128	12	140	2007	120	33	153
2001	129	12	141	2008	-	-	154
2002	128	12	140	2009	118.1	32.8	150.9
2003	125	13	138	2010	-	-	145.8
2004	124	20	144	2011	-	-	139.9
2005	124	28	152	2012	109.2	23.3	132.5
2006	122	28	150	2013	106.9	20.2	127.1

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على المعلومات الموجودة في التقارير السنوية لشركة سوناطراك من سنة 2000 إلى سنة 2013.

من الجدول المبين أعلاه نلاحظ أن حجم إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر شهد تحسنا في الإنتاج من سنة 2000 حتى سنة 2008، يمكن تفسير ذلك التحسن في توجه الجزائر لزيادة حجم إنتاج الغاز وذلك لتلبية حجم الطلب عليه من طرف دول جنوب أوربا، لذلك نجد أن هناك رغبة حقيقية في تنمية هذا النشاط الإستراتيجي، بطرح مناقصات دولية في مجال الإكتشاف والإنتاج، وإبرام عدة عقود شراكة لتفعيل وتسريع وتيرة إنجاز أهم مشاريع الغاز الطبيعي، حيث تنامى حجم الإكتشافات لهذه المادة من سنة 2000 إلى سنة 2013 وبلغ عددها إجمالا 132 إكتشافا من بين أهم الإكتشافات المحققة كان بين سنتي 2012 بـــ 23 إكتشافا و20 إكتشافا سنة 2013،[16] وكما هو متوقع فإن بعض الإكتشافات كانت وراءه جهود الشركات الأجنبية لذلك فهي تعتبر أيضا وراء زيادة حجم الإنتاج من خلال حقول الشراكة وأيضا تطوير حقول أخرى، ومن أهم حقول الغاز الطبيعي في الجزائر، مشروع تطوير عين صالح للغاز والذي يضم كل من شركة سوناطراك 35%

وشركة STATOIL بحصة 32% وبريتش بتروليوم BP بنسبة 33%، والتي تتضمن 7 أبار للغاز الطبيعي، وحقل عين أمناس والذي يضم كل من سوناطراك و STATOIL وBP، وحقل أوهنات والذي يضم سوناطراك وBHP، هذا وقد توزع حجم إنتاج الغاز الطبيعي من طرف الشركات الأجنبية مثلا سنة 2012 والذي بلغ 23.3 مليار متر مكعب بين حقل عين صالح بنسبة 36% وحقل عين أمناس 35% والباقي 29% لـــG-TFT، بينما في سنة 2013 بلغ 20.2 مليار متر مكعب ليتوزع بين حقل عين صالح بنسبة 42% وحقل G-TFT بنسبة 30% كذلك حقل عين أمناس بنسبة 20% و8% لـــــ MLE/CAFC، ويعزى هذا الإنخفاض بالهجموم الإرهابي الذي تعرضت له قاعدة الغاز بعين أمناس بمجمع تيقنتورين في 16 جانفي 2013 والتي توقفت عن الإنتاج لعدة أشهر.

4- الأثر المالي لنشاط الشركات متعددة الجنسيات على قطاع المحروقات بالجزائر:

ويمكن عرض حجم الإستثمارات المالية المعلنة والمنبثقة عن نشاط وجهود الشركات الأجنبية وشركة سوناطراك بجهدها الخاص في الإستكشاف وإنتاج المحروقات وتطوير وإستغلال الحقول، من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (06): تطور حجم الإستثمار في المنبع البترولي بالمليون دولار لقطاع المحروقات بالجزائر من طرف شركة سوناطراك والشركات الأجنبية خلال الفترة (2000-2013).

السنوات / نوعية الإستثمار	2008-2000	2009	2010	2011	2012	2013
إستثمار إستكشاف (شركة سوناطراك)	4040	1177	1228	1195	1367	2269
إستثمار إستكشاف (الشركات الأجنبية-شراكة)	3093	505	449	539	450	257
الإستثمار الإستكشافي الإجمالي	7133	1682	1677	1734	1817	2526
إستثمار تطوير (شركة سوناطراك)	13574	3452	4192	3646	2660	1771
إستثمار تطوير (الشركات الأجنبية-شراكة)	8834	2654	4101	3635	3054	1978
الإستثمار التطويري الإجمالي	22408	6106	8293	7281	5714	3749

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على معطيات حصيلة إنجازات قطاع الطاقة والمناجم، (2000-2008)، مرجع سبق ذكره. و le résultat des réalisations du secteur de l'énergie et l'exploitation minière pour les années (2009-2010-2011-2012-2013), op-cite.

والملاحظ من الجدول المبين أعلاه، فإن حجم الإستثمارات المالية المخصصة لنشاط الإستكشاف شهد تطورا وتباينا بين الشركات الأجنبية وشركة سوناطراك، حيث بلغت القيمة الإجمالية لحجم الإستثمارات المحققة بين سنتي 2000 و2008 نحو 7.1 مليار دولار أمريكي، لتشكل إستثمارات الشركات الأجنبية منها قرابة 3.1 مليار دولار أمريكي أي بنسبة 43.4%، وهو يعتبر مبلغ مرتفع مقارنة مع حجم إستثمارات شركة سوناطراك لوحدها، أما في الفترة من سنة 2009 إلى سنة 2013 فشهد الإستثمار الإجمالي إرتفاعا حتى بلغ سنة 2013 ما قيمته 2.5 مليار دولار أمريكي، وهو ما يعكس مدى رغبة الشركات الأجنبية وشركة سوناطراك لتوسيع نشاطها الإستكشافي، بغية تحقيق إستكشافات تساهم في رفع حصة إنتاجها مستقبلا، بالرغم من أن الشركات الأجنبية قللت من إنفاقها الإستثماري على هذا النشاط خاصة في سنة 2013 والذي بلغ 257 مليون دولار أمريكي كقيمة ضئيلة جدا، مقارنة مع حجم الإستثمارات بين سنتي 2009 و2012 والتي كانت نوعا ما مستقرة ومتفاوتة بفارق أقل، ويمكن القول بأن تفوق شركة سوناطراك في حجم الإنفاق الإستثماري الإستكشافي على الشركات الأجنبية يرجع لعدم تحرير نشاط هذه الشركات وإخضاعها لعقود تقاسم الإنتاج وإلزامها لبنود قاعدة الإستثمار 49-51 .

ولعلى حجم الإستثمارت التطويرية المنفقة، يمكن فهمها من خلال حجم المشاريع المنجزة أو في طريق الإنجاز في مجال تطوير الحقول، ولقد كان الفضل الكبير للشركات الأجنبية في تطوير مجموعة من الحقول النفطية والغازية، وذلك لكون شركة سوناطراك عجزت أو لم تستطع تمويل هذه المشاريع التطويرية فلجئت للشريك الأجنبي لدعم هذه العملية وتحقيق نتائج إيجابية مستقبلا، والملحق رقم (02) يفسر ويوضح مدى رغبة شركة سوناطراك في ذلك.

كما يظهر حجم المساهمة المالية للشركات متعددة الجنسيات في قطاع المحروقات بالجزائر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (07): المساهمة المالية للشركات متعددة الجنسيات في قطاع المحروقات بالجزائر بالمليار دولار خلال الفترة (2008-2013).

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013
القيمة	4.562	3.920	3.937	4.973	6.341	5.500

المصدر: شريفة جعدي-محمد الخطيب نمر-محمد بركة، أثر إستثمار الشركات المتعددة الجنسيات على التنمية المحلية في الجنوب الشرقي الجزائري خلال الفترة (2006-2012)، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد:01، ديسمبر 2014، ص:22.

وتشير الأرقام الواردة في الجدول أعلاه، هو بلوغ حصة الشركاء الأجانب 4.56 مليار دولار في سنة2008 و3.92 مليار دولار في سنة 2009 ، ثم 3.93 مليار دولار في سنة 2010 ، ثم 44.97 مليار دولار في سنة 2011 و6.34 مليار دولار في سنة 2012 بينما بلغت 5.5 مليار دولار سنة 2013 .

وتبقى الشركات الأجنبية رغم تواضع مساهمتها في مجالات الإستكشاف والإكتشافات الجديدة في 2012 و2013 بالخصوص، من بين أكبر المستفيدين من إستغلال وإنتاج المحروقات و خاصة منها النفط، بناء على مبدأ تقاسم الإنتاج، ووفقا للتقديرات الرقمية المتوفرة، فإن حصة الشركاء الأجانب تمثل حوالي 8.7% من إجمالي الإيرادات المسجلة من قبل الجزائر في مجال المحروقات في 2013، مقابل 8.9% في سنة 2012 وسجلت الجزائر إيرادات أقل من تلك المسجلة في 2012 و 2011، حيث بلغت حوالي63.7 مليار دولار من المحروقات عام 2013، مقابل 70.57 مليار دولار في عام 2012 و71.66 مليار دولار في سنة2011 .

وتجدر الإشارة إلى أن حصة النفط الخام من الإيرادات الإجمالية الجزائرية تتراوح بين 38 و39%، مقابل9 إلى 12% من الغاز الطبيعي المميع و6 إلى7% من غاز البترول المميع، ومابين 18 و22% من الغاز الطبيعي، و6 إلى 13% من المكثفات، ويمثل البترول الخام أكبر نسبة في أرباح الشركات الدولية، حيث قدر بحوالي 4.6 مليار دولار في 2013 مقابل 5.6 مليار دولار في 2012، بينما تتوزع باقي الأرباح بين المكثفات والغاز الطبيعي، في إنتظار إستغلال الطاقات غير التقليدية في غضون 2017 و2018، في وقت تعرف فيه الجزائر تراجعا في مستوى إحتياطاتها من الطاقات التقليدية الأحفورية، سواء تعلق الأمر بالبترول أو الغاز، وتمثل فترة 2008-2013 التي عدل فيها قانون المحروقات الذي أثار تحفظات الشركات الأجنبية.

الخلاصة:

نخلص من هذه الدراسة إلى أن نشاط الشركات متعددة الجنسيات بالجزائر يبقى ضئيلا نوعا ما إن لم نقل أنه يقتصر أو ينحصر في قطاع المحروقات فقط، بالرغم من عدم تحرير نشاطها كليا فيه ويبقى وفق ألية الشراكة والمساهمة المشتركة، ومع ذلك فقد ساهمت في جلب وتحقيق نتائج إيجابية على قطاع المحروقات عبر نشاطها في جميع مراحله (بحث وتنقيب وإستكشاف وإنتاج)، وصرف وتخصيص مبالغ مالية في سبيل إستثمارها مجددا في نشاطها على مستوى هذا القطاع، ويمكن القول بأنه بالرغم من أن السلطة الجزائرية مازالت تضع يدها بشكل مباشر وتحكمها في قطاع المحروقات وإحتكاراها الشبه الكلي لهذه الصناعة إلا أنه وما حققته الشركات الأجنبية مقارنة مع إنجازات شركة سوناطراك يعتبر قفزة نوعية في تاريخ هذه الصناعة، وذلك لأن شركة سوناطراك ليس بإستطاعتها أن تلم بجميع جوانب هذا القطاع، لذلك وجب الإستفادة من خبرات والتقنيات الحديثة والتكنولوجيا المواكبة للتطورات الحاصلة في هذه الصناعة من طرف الشركات الأجنبية و أيضا تحرير نشاطها في بعض المجالات من هذا القطاع، مع ضرورة تحريها كليا في قطاعات أخرى .

الهوامش والمراجع :

1- و يقصد بذلك الشركات متعددة الجنسيات التي يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها السنوية عن 100 مليون دولار و التي تمتلك تسهيلات أو فروعا إنتاجية في ست دول أجنبية أو أكثر .

2- محمد السيد سعيد، الشركات المتعددة الجنسيات وأثارها الإقتصادية والإجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1978، ص: 19 .

3- يقصد ليفنجستون بالشخصية المستقلة للشركة، هو عدم خضوعها لرقابة أي حكومة من الحكومات الأم فيما يختص بممارسة أنشطتها المختلفة أو أي قرارات مرتبطة بها في الخارج .

4- عبد السلام أبو قحف، إقتصاديات الأعمال، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية – مصر، 1993،ص:244 .

5- أ.أ.ميرونوف، الأطروحات الخاصة بتطور الشركات متعددة الجنسيات، ترجمة الدكتور علي محمد تقي عبد الحسين القزويني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص:37.

6- أدم مهدي أحمد، المالية الدولية، الشركة العالمية للطباعة و النشر، الطبعة الأولى،2007، ص:117 .

7- سعود جايد العامري، الإدارة المالية في الشركات المتعددة الجنسيات، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان – الاردن، الطبعة الأولى،2007، ص ص: 15-16 .

8- أسماء رشاد نايف، المعرفة الضمنية و دورها في تنمية و تطوير الموارد البشرية في ظل مفهوم الإدارة المعولمة "دراسة تطبيقية الشركات متعددة الجنسيات"، بحث مقدم للمشاركة في المؤتمر العلمي الدولي بعنوان: عولمة الإدارة في عصر المعرفة في الفترة (15 – 17 ديسمبر 2012)، كلية إدار

الأعمال، جامعة الجنان، طرابلس – لبنان، ص: 19 . نقلا عن : بول هيرست و غراهام طومسون، ما العولمة : الإقتصاد العالمي و إمكانات التحكم، ترجمة فالح عبد الجبار، سلسلة عالم المعرفة، مطابع السياسة، الكويت، 2001 .

9- إبراهيم الأخرس، دور الشركات العابرة القارات في الصين، إيتراك للطباعة و النشر والتوزيع، القاهرة – مصر، 2012، ص ص: 50-51.

10- بوبكر بعداش، مكانة الشركات متعددة الجنسيات في التجارة الدولية واقع و أفاق في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، فرع التحليل الإقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص : 78 .

11- سيد طه بدوي، دور الشركات العابرة للحدود في إجتذاب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، دار النهضة العربية، القاهرة – مصر، 2005، ص : 61 .

12- احمد السيد كردي (2011)، الشركات المتعددة الجنسيات، قسم الإدارة الدولية، موقع كنانة أون لاين، ص : 5. على رابط التحميل التالي: http://kenenaonline.com/users/ahmedkardy/downloads/32860

13- عمار زودة، محددات قرار الإستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص الإدارة المالية، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة ، 2008، ص ص : 58-59 .

14- عمار زودة، مرجع سبق ذكره، ص: 59.

15- ويقصد بعملية المسح الزلزالي هي التقنية الجيوفيزيائية المستخدمة في الكشف والبحث عن المحروقات في باطن الأرض وهي نوعان تقنية مسح ثنائية الأبعاد وتقنية مسح ثلاثية الأبعاد.

16- انظر : ::http://oapecdbsys.oapecorg.org:8090/ords/f?p=104:37:::NO:RP تاريخ الإطلاع يوم : 20-11-2015.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

عبد الحميد بوخاري، فتحي معاش (2018). دور الشركات متعددة الجنسيات في تنمية أنشطة المنبع لقطاع المحروقات بالجزائر خلال الفترة(2000-2013). المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 05 (العدد01)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 51-60.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـــ **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.
Algerian Review of Studies in Accounting and Finance is licensed under a Creative Commons Attribution-Non Commercial license (CC BY-NC 4.0).